وبه قال الشافعي لنوله عليه السلام يمينك وكفارته كفارة يمين ولانه قصد بذلك منعه
نفسه فكان في معنى اليمين ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او
الكنيسة لم يحنث لان اسم البيت عرفا لا يطلق عليها والايمان مبناها على العرف
ومن حلف لا يتكلم ففرأ القرآن في الصلوة لم يحنث استحسانا لانه لا يسمى كلاما
في العرف الا ترى انه يقال فلان لم يتكلم في صلاته وان قرأ فيها وان قرأ عن الصحف
حنث لان من حلف بذلك قيل له كلمت فلانا ومن حلف لا
يلبس ثوبا هو لابسه فنزعه في الحال لم يحنث وكذلك اذا حلف لا يركب هذه الدابة
وهو راكبها فنزل وان لبث شاعة حنث لان ما لا بد لحلفه ووقعه يكون مستثنى عرفا
اذا لميز يعقد اليمين لا للحنث وعدم وجوده لوجود جزء من المحلوف عليه وفي
اعتبار ذلك حرج شديد فسقط اعتباره وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها
لم يحنث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل لان الدخول هو الانفصال من الخارج الى الداخل
وان حلف لا يدخل دارا او خرج دارا فلم يحنث لان الاسم عند الاطلاق ينصرف
الى الكامل ومن حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت وصارت
صحراء حنث وان حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما انهدم لم يحنث والفرق ان
البيت اسم لما يبات فيه وذلك لا يبقى بعد الخراب واما الدار فاسم للعرصة التي
يدار عليها الحائط وذلك باق بعد الخراب ولهذا سمت العرب منازلهم ديارا
الرجيل وقال ديار بكر وديار ربيعة وقال الشاعر الدار دار وان بنا
جوابها والبيت ليس ببيت بعد ما اتهدما ه وقال الشافعي الدار على
وقد فرقا بينهما ومن حلف لا كلم زوجة فلان فطلقها فلان ثم كلمها حنث
حلف لا يكلم زوجة عبد فلان او لا يدخل دار فلان فباع عبده وداره
ودخل الدار لم يحنث لان العبد والدار يقصد ان بمنع التنقل عنها
لصاحبها كانه قال ما دام لفلان خلاف المراة لانها تقصد
فكانت الاضافة للتعريف ومن حلف لا يكلم صاحب

لا يمنع

لا يمنع عن كلام الرجل الطيلسان فكانت الاضافة للتعريف ايضا ومن حلف
لا يكلم هذا الثياب فكلمه بعد ما صار شيخا او حلف لا يكلم هذا الجمل فكلمه بعد ما
صار شيخا فكلمه حنث فيهما لان المنع كان لعينها لا لاجل الصغر والشباب والعين
باقية ومن حلف لا يأكل من هذه الحنطة فهو على تمرها لان الحنطة متعذر فيجعل
على المجاز وهو ما يتخذ منها ولو حلف لا يأكل من هذا البسر فصار رطبا فاكله
لم يحنث ومن حلف لا يأكل بسرا فاكل رطبا لم يحنث لان اليمين ههنا قد تعقد
للصفة فان الاسم قد يبقيه الرطب دون البسر والتمر دون الرطب ومن
حلف لا يأكل رطبا فاكل بسرا قد حنث لانه اكل المحلوف عليه وان كان بسرا
وقال ابو يوسف لا يحنث لان اسم البسر لا يبتا وله مطلق الاسم غير مقيد
في الاكل فان حلف لا يأكل تمرا فاكل تمرا يابسا فيه نمر طاهر حنث وان لم يبتا وله الاسم
كذا هذا ومن حلف لا يأكل لحما فاكل لحم السمك لم يحنث لقصور معنى اللحم فيه وهو
التقوى وعدم اطلاق الاسم عليه في العرف فان الرجل يقول ما اكلت لحما مذ كرا
وان كان قد اكل السمك ولا ينكر عليه ذلك ومبنى الايمان على العرف لا على
ما ورد في القرآن فان ذلك له وجوه الا ترى لو حلف لا يركب دابة فركب كافرا
لم يحنث وان كان الله تعالى سماه دابة بقوله ان شر الدواب عند الله الذين كفروا وكذا
لو حلف لا يمشي فترا فمشى جيلا او لا يقعد في السراج فنقعد في الشمس او لا يخرج
من الباب فخرج بيت العنكبوت لا يحنث وان وردت هذه الاسماء في القرآن كذا هذا
ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بانا لم يحنث حتى يكرع فيها كرعا وهو
ان يضع فيها فمه ويشرب وهو يعلم ان المزج اذا تناولت حصته ومحالا يحمل على الحقيقة وان كان المجاز
الا اذا كانت الحصة مجهولة يحملها على الكل وقد مر عليها اتم بيانا ومن حلف
لا يشرب من دجلة فشرب منها بانا لم يحنث لانه حلف على الماء وقد شربه كذلك
ومن حلف لا يأكل هذه الحنطة فاكل من خبزها لم يحنث